مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) العدد (6)2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (36) No. (6) 2014

الضرورة الشعرية عند أبي عبد الله محمد بن جعفر القيرواني من خلال كتابه (ضرائر الشعر)

الدكتور سامي عوض*
الدكتور مالك يحيا**
كسرى زهيري***

(تاريخ الإيداع 8 / 7 / 2014. قبل للنشر في 20 / 11 / 2014)

□ ملخّص □

يتناول البحث الضرورة الشعرية في كتاب أبي عبد الله القيرواني، الذي عُني فيه بضرائر الشعر وما يجوز للشاعر في الضرورة ، مبيّناً أنّ الضرورة هي ما يقع في الشعر مما لا يقع في النثر، ويُخرج ما يرد نظيره في النثر بقوله: ليس هذا بضرورة لأنه يَرِد في النثر ، ويؤكد على الأسس التي تقوم عليها الضرائر في الرد إلى أصل أو التشبيه والحمل على النظير والقياس .

القيرواني يعرض كل ما يمكن أن يرد في الشعر عند الضرورة من دون تصنيف محدّد ، لكنه يبيِّن هدَفه من الدِّراسة بتعريف الشاعر والناقد بجوازات الشعر ، والدعوة إلى الإلمام بها لتكون للشاعر حجّة فيما يَرِد منها في شِعره ، وتكون للناقد عوناً في إصدارِ أحكامه فيسوِّغ استعمالها . فللغة الشعر خصائص تميّزها عن لغة النثر ، وهذا ما أشار إليه الخليل، وميّز الشعراء عن غيرهم . وينتهي البحث بخاتمة ، ونتائج ، وثبت للمصادر والمراجع .

الكلمات المفتاحية : الضرورة ، لغة الشعر ، القواعد ، الجواز .

*أستاذ – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .
**أستاذ – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .
***طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) العدد (6)2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (36) No. (6) 2014

Poetic necesshty in Abdullah – Mohamed Bin Jaafar AL- Qayrawane , in his book " Poetic necessites

Dr. Sami Awad*
Dr. Malek Yahia**
Kisra Zuheri***

(Received 8 / 7 / 2014. Accepted 20 / 11 / 2014)

□ ABSTRACT □

The study examines poetic necessity in Abi Abdullah Al- Qayrawani, s book which is concerned with poetic necessities and what is possible for the poet in necessity. Necessity is what happens in poetry that does not happen in prose , and excludes what similarly happens in prose by saying " this is not necessity as it does not occur in prose "it stresses the bases of necessities in taking back to origin , in simile and in bearing on a similar .

AL-Qayrawani presents all that can occur in poetry when necessary without specific classification , but he explains his purpose of study by familiarizing the poet and the critic with the possibilities of poetry as well as calling for knowing them to support the poet when they occur in his poetry and help the critic ma;ing his judgments to justify ther use .

Key words : Necessity , Poeticlanguage , Bases , Simile .

***Professor, Arabic department, Faculty of letters and humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****Professor, Arabic department, Faculty of letters and humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria .**
*****Postgraduate student, Arabic Language and Literature, Faculty of letters and humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria .**

مقدمة :

الضرورة لغة : تتناول معاجم اللغة الضرورة في مادة (ضرَر) [1] ، وتتمحور حول معنى واحدٍ هو الحاجة ، فالضرورة مأخوذة من الاضطرار وهو الحاجة إلى الشيء ، ورجل ذو ضرورة أي ذو حاجة ، تقول حملتني الضرورة على كذا وكذا ، وتجمع على الضرائر والضرورات . ويذكر الجرجاني الضرورة في كتاب التعريفات بقوله : " هي النازل مما لا مدفع له " [2] .

الضرورة اصطلاحاً :

أخذت من مصطلحات الفقهاء والمفسّرين ، إذ تعني عندهم تجاوز أصل أو قاعدة فقهيّة ، إذا دعت ضرورة إلى ذلك ، بشرط ألا يخالف المضطر الشريعة الإسلامية [3] .

والضرورة في الشعر : هي الحالة الداعية إلى أن يرتكب الشاعر فيه ما لا يرتكب في النثر ، فهي خروج في التعبير الشعري عن التقعيد الشمولي الذي يلتزم به الناثر . جاء في معجم مصطلحات النقد القديم للدكتور أحمد مطلوب " الضرورة الشعرية هي الخروج على القواعد والأصول بسبب الوزن والقافية ، وقد جوّز القدماء للشاعر ما لم يجوّزوا للناثر " [4] .

وفي المفهوم ذاته يقول د. محمد علي الشوابكة : " الضرورة الشعرية هي التغيير في البنية أو التركيب أو الإعراب في بعض لغة الشعر مما ينحرف بها عن سنن العربية وقواعدها العامة " [5] .

أهمية البحث وأهدافه :

يهدف البحث إلى إبراز ما يأتي :

-اهتمام علماء العربية بالقواعد والتقعيد وإدراكهم لغة الشعر المختلفة عن لغة النثر .

-إنّ ما يرد في الشعر مخالفاً للقواعد ، ليس من قبيل الخطأ إنما هو مستوى من الاستعمال واقع في اللغة جاء معتمداً مبدأ الرد إلى أصل متروك أو التشبيه والحمل على الجائز .

-ليس الاضطرار دافعاً للضرورة فليست الضرورة مما لا مندوحة للشاعر عنه فيمكن إقامة الوزن والقافية بتعديل بسيط يسهل على الشاعر انطلاقاً من قواعد النحو ، فالضرورة هي حاجة شعورية ، وتحقيق للمعنى المراد .

-الضرائر تختلف عند الكوفيين عنها عند البصريين لاختلاف الأصول التي يقاس عليها ، فكثير مما يجيزه الكوفيون في الشعر والنثر يعده البصريون ضرورة ، وبعض الضرائر عند الكوفيين لا يجيزها البصريون في الشعر ولا في النثر .

---

[1] **ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل . *لسان العرب* ، دار المعارف ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي ، ط3 ، ينظر مادة (ضَرَر) . الفيروز آبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب . *القاموس المحيط* ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977 .**

[2] **الجرجاني ، علي بن محمد بن علي . *كتاب التعريفات* ، حققه وقدم له ووضع فهارسه إبراهيم الأبياري ، دار الريان للتراث . باب الضاد ، 180 .**

[3] **الزحيلي ، وهبة . *نظرية الضرورة الشرعية* ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1979 م ، 67 .**

[4] **مطلوب ، أحمد . *معجم مصطلحات النقد العربي القديم* ، مكتبة لبنان ، ناشرون ، ط1 ، 2001 ، باب الضاد ، 280 .**

[5] **الشوابكة ، محمد علي ؛ أبو سويلم ، أنور . *معجم مصطلحات العروض والقافية* ، دار البشير ، 1991 ، 163 .**

منهجية البحث :

يعتمد البحث المنهجَ الوصفي التحليلي ، ويستفيد من المنهج التاريخي في رصد مفهوم الضرورة منذ عصر الخليل (ت 175 هـ) ، حتى عصر القيرواني (ت 412 هـ) ، وتطور دلالة هذا المصطلح في كتب النحاة وتصانيفهم ، ونقوم بدراسة الشواهد التي اعتمدها القيرواني في كتابه وتحليلها لنستنتج من ذلك تصنيفاً لم يصرِّح به في الكتاب الذي جاء مطابقاً للعنوان ، أي عَرَض ما يجوز للشاعر مشيراً إلى آراء النحاة السابقين بشكل محدد أحياناً ، أو بالإشارة إليهم بعبارة قال قوم ، وزعموا ، ثم نخلص إلى خاتمة للبحث ونتائجه ، ونورد ثبتاً بالمصادر والمراجع التي اعتمدناها في الدراسة .

الضرورة والنحو العربي :

نشأ النحو في رحاب القرآن الكريم ابتغاء القدرة على النطق به صحيحاً سليماً من اللحن ، وفهمه . وقد تولّدت رغبة في الإحاطة بالعلوم الشرعية، كوّنت دافعاً لإتقان اللغة العربية ومعرفة ضوابطها الإعرابية، وغريب ألفاظها ونظام تركيبها ، ولم يظهر علمُ النحو ناضجاً مكتملاً ، بل هو مثل بقية العلوم بدأ بالملاحظة والاستقراء ، وتدرّج حتى أصبح له مجالس علم وحلقات تدريس .

وتختلف الأخبار في نسبة هذا العلم ، وأول من عمل فيه ودوافع ذلك ، لكنّ الأكثرية تُجمع على أن أبا الأسود الدؤلي أول من أخذ هذا العلم عن أمير المؤمنين علي عليه السلام [6] ، وتوالت الجهود النحوية ، وتوّجت بأول كتاب لسيبويه استنبط القواعد من الظواهر المطّردة في الاستعمال مما أورده الرواة عن فصحاء بغداد وفصحاء البادية ، وقد كان هناك خلاف بين علماء النحو البصريين والكوفيين حول الأصول المعتمدة ، انعكست في رؤيتهم للجائز وغير الجائز ، وأُلّف في ذلك مسائل . ثم تنبه النحاة إلى الأشعار التي لا تنضبط مع القواعد فجاء مصطلح (ما يجوز للشاعر) أو (يحق للشاعر) حافظاً للشعر ومبقياً على مصداقية القواعد .

وأول من أشار إلى مكانة الشعر والشعراء الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) الذي قال: " الشعراء أمراء الكلام يصرِّفونه أنّى شاؤوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم... "[7]. ثم أشار سيبويه (ت 180 هـ) في الكتاب إلى جوازات الشعر في باب بعنوان " ما يحتمل الشعر " [8] ، من دون ذكر مصطلح الضرورة ، أو تصنيف الضرائر ، لكنه ذكر مشتقات هذا المصطلح [9] .

ومن بعده المبرد (ت 285 هـ) أشار إلى الضرائر في كتابه المقتضب [10]، وأفرد ابن السراج (ت 316 هـ) باباً للضرائر في كتاب الأصول وتوسّع في دراستها وصنفها إلى خمسة أنواع [11]، ثم شرح السيرافي

---

[6] اللغوي ، أبو الطيب . *مراتب النحويين* ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار النهضة للطبع والنشر ، الفحّالة ، القاهرة ، ط2 ، 1974 ، ينظر 24 . وأخبار كثيرة . الجمحي ، محمد بن سلام . *طبقات فحول الشعراء* ، قرأه وشرحه محمد محمود شاكر، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة ، 1980 ، 21/1 .

[7] القرطاجني ، أبو الحسن حازم . *منهاج البلغاء وسراج الأدباء* ، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، 143 .

[8] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . *الكتاب* ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ، بيروت ، ط2 ، 1991 ، 26/1 .

[9] سيبويه ، *الكتاب* ، ينظر : 32/1-33 . 269/2 . 61/3-62-63 .

[10] المبرّد ، أبو العباس محمد بن يزيد . *المقتضب* ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1994 ، المجلس الأعلى للمنشورات الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ، ينظر 146/1 .

[11] ابن السرّاج . *الأصول في النحو* ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1985 ، ينظر 435/3 .

(ت 368 هـ) كتاب سيبويه ، وجمع الضرائر في كتاب خاص سماه ضرورة الشعر ، وهو أول كتاب يحمل هذا العنوان صنفها أربعة أصناف [12] ، أما ابن جني (ت 393 هـ) فقد أباح الضرورة في الاضطرار والسعة وعدّها مقدرة عند الشاعر وليست ضعفاً أو حاجة لامندوحة عنها [13] ، وكان من المتشددين في الخروج على القواعد ، ومن الذين لم يبيحوا للشاعر الإخلال بالنحو أبو هلال العسكري (ت 395 هـ) وعدها حالات فردية ليس لها ضوابط ، شاعت في الشّعر العربي القديم لأن الشعراء – برأيه – لم تكن تنقد عليهم أشعارهم ، فلم يكونوا على علم بقباحتها ، وكانوا أصحاب بداية والبداية مذلة [14] .

الضرورة الشعرية عند أبي عبد الله القيرواني :

ألف أبو عبد الله القزّاز القيرواني كتاباً خاصاً بضرائر الشعر ، أشار في مقدمته إلى ما توخّاه من هذا التأليف ودوافعه ، قال : " هذا كتابٌ أذكر فيه – إن شاء الله – ما يجوز للشاعر عند الضرورة ، من الزيادة والنقصان ، والاتساع في سائر المعاني ، من التقديم والتأخير ، والقلب والإبدال ، وما يتصل بذلك من الحجج عليه ، وتبيُّن ما يمرُّ من معانيه فأردُّه إلى أصوله ، وأقيسه على نظائره " [15] . ثم بيّن أهمية العلم بضرائر الشعر للشاعر ولدارس الأدب ، ليكونَ سلاحاً للشاعر فيما ورد في شعره مخالفاً للأصول المؤلّفةِ في الكتب ، ويكونَ معيناً لدارسِ الأدب ، كي ينظر بعين الحق إلى الشعر وخصوصيته ، ويمتنع عن التشنيع على ما يردُ مخالفاً للأصول المؤلفة في الكتب ، يقول : " .... وهو بابٌ لا يسعُ الشاعرُ جهله ، ولا يستغني عن معرفته ليكون له حُجَّة لما يقع في شعره ، مما يُضطر إليه من استقامة قافيةٍ ، أو وزن بيتٍ ، أو إصلاح إعراب ، وذلك أن كثيراً ممن يطلب الأدب ، وأخذ لنفسه بدراسة الكتب ، إذا مرّ به بيتٌ لشاعرٍ من أهل عصره أو لطالبٍ من نظرائه ، فيه تقديمٌ أو تأخير ، أو زيادة أو نقصان ، أو تغيّر حركة عما حفظ من الأصول المؤلفة له في الكتب ، أخذ في التشنيع عليه ، والطعن على علمه ، والإجماع على تخطئته ، ولو نظر بعين الحق لعلِمَ أنّ ذلك لا يخرج إلا من وجهين ، إما أن يكون ذلك جائزاً لعلل تغيّبت عنه ولم يبلغ النهاية من علمها ، وهو كذلك ، ووهمه الذي لعلّه إن نُبّه عليه أو أعاد نظره فيه رجع عنه إلى الصواب ، وتخطاه إلى ما لا مطعن فيه من الكلام " [16] .

أدراك القيرواني أن الأصول المؤلفة في الكتب ضوابط عامة للغة ، وليست سلاحاً لمحاربة الشعر ، فللشاعر عند الضرورة الخروج عليها ، وذلك وفق أسسٍ أشار إليها النحاة ، كالرّد إلى أصل متروك ، أو القياس على نظائر . وأوضح اهتمامه بالجانب النحوي فيما أخذ على الشعراء بحصره عمله في موضوعات النحو وبابتعاده عما سمّاه النقاد عيوباً في المعاني أو اللغة ، قال : " ولم نقصد في هذا الكتاب إلى العيوب التي تجري في الشعر مما يؤخَذ على

---

[12] السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله . *ضرورة الشعر* ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ط1 ، 1985 .

[13] ابن جني ، أبو الفتح عثمان . *الخصائص* ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، ينظر 392/2 .

[14] العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل . *كتاب الصناعتين الكتابة والشعر* ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1986 ، ينظر 150 .

[15] القيرواني ، أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي . *ضرائر الشعر ، كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة* ، تحقيق وشرح ودراسة د. محمد زغلول سلام ، د. محمد مصطفى هدّارة ، الناشر منشأة معارف الإسكندرية ، 29 .

[16] القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 30 .

الشعراء في غير النحو ، ولو قصدت إلى ذلك وذكرت كل ما أخذ على الشعراء في كل فنّ لعظم ما أردت تقليله ، وصعب ما قصدت تسهيله ، وبَعُد ما أمّلت تقريبه " [17] .

ويقول في موضع آخر : " الأخذ على الشعراء كثيرٌ لمن طلب مثل هذا " [18] .

كتاب الضرائر أُلِّف بصيغة التعليم (... اعلم) [19] . ومع ذلك لم يبوّب بطريقةٍ يسهل الاستدلال منها على ما نريد ، فلم يصنِّف الضرائر ، ولم يعتمد ترتيباً معيّناً في إيرادها ، إنما جاء الكتاب بصيغة الأمالي ، فهو يُفتي في ضرورةٍ ما بقدْرِ ما يحضره في الحال ، من دون أن يضع عنواناً ، ثم يورد شواهدَ عليها ، بل إن الشاهدَ هو الذي يستحضر الحديث في الضرورة التي يحملها ، فيعمل القيرواني على تسويغها بالإشارة إلى أساس تقوم عليه ، موضحاً الوجه الذي يُفترض أن يُعتمد في الكلام ، وكيفية تجاوز الشاعر له ضرورة لإقامة الوزن أو الروي ، يقول : " يجوز للشاعر إجراء المعتل من الأفعال مجرى السالم فيجزم ، ولا يحذف حروف الاعتلال ، كما قال الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زيادِ [20]

احتاج الوزن بقاء الياء فأبقاها ولم يأبه " [21] .

وهذا الشاهد استشهد به سيبويه على أنه أثبت الياء في حال الجزم ضرورة وللعلماء آراء أهمها . أن الشاعر اكتفى بحذف الحركة كما يفعل في الفعل الصحيح فيكون الجزم بالسكون ، فعُومِلَ المعتلُ معاملة الصحيح ، وقد اختار هذا التوجّه ابن الشجري في أماليه [22] . والرأي الثاني أنه جزم بحذف حرف العِلّة إلا أنه اضطر لإقامة الوزن فأشبع كسرة التاء فتولّدت عنها ياء، ذكر ذلك صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف ، وقال : " إشباع الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروف كثير في كلامهم وكذلك ههنا " [23] ، ومثل ذلك قول الشاعر [24] :

هجوت زبّان ثمّ جئت معتذراً من سبِّ زبّان لم تهجو ولم تدعِ

والشواهد على ذلك كثيرة [25] .

---

[17] **المصدر السابق ، 46 .**

[18] **المصدر السابق ، 77 .**

[19] **المصدر السابق ، 83 .**

[20] **المصدر السابق ، 84 . وهو من شواهد سيبويه ، 316/3 . وينسبه لقيس بن زهير ، وينظر : ابن جني ، *الخصائص* ، 333/1 . وابن منظور ، *لسان العرب* ، (أتى) . والأنباري ، كمال الدين أبو البركات . *الإنصاف في مسائل الخلاف* ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، مسألة 2 ، الشاهد 17 .**

[21] **القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 84 .**

[22] **ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله . حيدر آباد ، الهند ، 1349 هـ ، ج1 ، 215 .**

[23] **الأنباري ، *الإنصاف في مسائل الخلاف* ، 30 .**

[24] **القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 85 . وهو غير منسوب . ويُنظر : الأنباري ، *الإنصاف في مسائل الخلاف* ، الشاهد 7 ، 24 .**

[25] **ينظر : الأنباري ، *الإنصاف في مسائل الخلاف* ، 25-26 . القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 84 .**

وقد يبدل الشاعر الحروف من بعضها لتحقيق الوزن إذا اضطر إلى ذلك ، ومنه قول الشاعر [26] :

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ مِنَ الثَّعالِي ووَخْزٌ منْ أَرانِيهَا

لما احتاج إلى تسكين الباء في (الثعالب ، والأرانب) ليعتدلَ الوزن أبدل منهما حرفاً لا يكون في وضعهما في الإعراب إلا ساكناً [27] .

القيرواني يعرض الضرائر بصيغ مختلفة يغلب عليها صيغة العنوان (ما يجوز للشاعر في الضرورة) ، فمثلاً يقول : " ومما يجوز إدخال النون في الواجب ، وحقّها أن تدخل في غير الواجب ، من الأمر والنهي والاستفهام والمجازاة ، ... فإنْ اضطر الشاعر جاز له أن يدخلها في الواجب كما قال [28] .

رُبَّما أَوفَيتُ في عَلَمٍ تَرفَعَن ثوبي شِمالاتُ

فقال : ترفعن وليس هذا موضع النون " [29] .

وتتكرر العبارات المتشابهة من مثل قوله: ومما يجوز له .... اضطراراً [30]، أو ومما يجوز له في الاضطرار [31]، وأحياناً يضيف إلى ذلك عبارة [وهو غير جائز في الكلام] مثلاً : " ومما يجوز له أن يجعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة إذا اضطر إلى ذلك ، وذلك غير جائز في الكلام " [32] ، ويشير في بعض الشواهد إلى الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ، موضحاً تساهل الكوفيين في قبول شواهد لا يجيزها البصريون ، بقوله : " ومما يجوز له عند الكوفيين ولا يجوز عند البصريين ، مد المقصور ، وحجتهم في ذلك أنك لا تخفف الشيء بالحذف منه وليس لك أن تزيد فيه ما ليس منه وأنشد من أجاز مدّ المقصور [33] :

يا لكِ من تمرٍ ومن شيشاءِ ينشب في الحلقِ وفي اللهاءِ

فمدَّ اللهاء وهي جمع لهاة " [34] .

ويشير أحياناً بعبارات غير محددة كقوله : " وأجاز قوم ترك صرف ما ينصرف " [35] ، أو بعبارة " ومما يجوز له عند بعض النحويين حذف واو العطف فأجازوا أن يقول الشاعر إذا اضطر ، رأيت زيداً عمراً على غير البدل ، ولكن على معنى رأيت زيداً وعمراً ثم يحذف الواو " [36] .

---

[26] البيت لأبي كاهل اليشكري ، ينظر : القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 179 . وسيبويه ، *الكتاب* 273/2 . وابن منظور ، *لسان العرب* ، تمر ، وخز ، شرر ، والمبرد ، *المقتضب* ، 382/1 .

[27] القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 179 .

[28] البيت من شواهد الكتاب 518/2 . وينسبه لجذيمة الأبرش ، وابن منظور ، *لسان العرب* ، شمل .

[29] القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 85 .

[30] المصدر السابق ، ينظر مثلاً : 114 ، 117 ، 118 ، 119 ، 126 ، 127 ، 129 .

[31] المصدر السابق ، 140 ، 210 .

[32] المصدر السابق ، 91 . وينظر : 92 ، 93 ، 96 .

[33] القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 130 . والبيت غير منسوب ، وينظر : ابن منظور ، *لسان العرب* ، شيش . وابن جني ، *الخصائص* ، 231/2 .

[34] القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 130 . وينظر شواهد أخرى 217 ، 220 ، 222 ، 223 ، 225 .

[35] المصدر السابق ، 112 . وينظر : 137 ، 146 ، 83 ، 87 .

فهو وإنْ لم يشرْ إلى القوم الذين يعنيهم بعبارته ، فالغالب أنهم الكوفيون ، أو بعض الكوفيين .

أسلوب عرض القيرواني للضرائر ومناقشتها وإبداء الرأي فيها لم يجرِ وفق منهج محدد ، فأنت تراه يورد في بداية الكتاب الضرائر في التعريف بشكل غير كامل ، لا يشمل أصنافها كلها [37] ، ثم يعرض لضرائر لم يذكرها في البداية [38]، ويورد شواهد على ذلك من مثل شواهد الفصل بين الجار والمجرور كقوله [39] :

ربَّ ابن عمٍّ لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكري زادِ الكسل

وهذا الرجز يروى بالنصب والجر ، أما النصب على أنه أخرجَ ساعات من باب الظرفية وذلك بالإضافة إليها ، ونصب الزاد بطباخ على أنه مفعول. أما الجر فعلى أنه نصب ساعات الكرى على الظرفية ، وفصل به بين المضاف (طبّاخ) والمضاف إليه (زاد) للضرورة، والكلام طبّاخ زادِ الكسل ساعات الكرى.

وينتقل في حديثه بين الضرائر المختلفة ، من دون أن ينهي صنفاً، أو يشعرك أنه تحدث عن صنف، فيذكر ضرائر حذف [40] ، ثم ينتقل إلى ضرائر زيادة [41] ، ثم يعود إلى ضرورة فصل ثم ضرائر حذف وهكذا [42] .

أشار القيرواني في بداية كتابه إلى سبب تحامل بعض النقاد على الضرائر، وهو القصور في إدراك طبيعة الشعر، ومحاولة فرض القواعد على الأشعار، مما سماه الأصول المؤلفة في الكتب، وهذه الأصول حاضرة في ذهنه لا تبتعد عن دراسته، ويشير إليها بعبارة : كان الوجه كذا .... وجاز للشاعر كذا [43]، ففي تعقيبه على بيت أبي نواس [44] :

نَبِّه نَديمَكَ قَد نَعِس يَسقيكَ كَأساً في غَلَس

يقول : " قالوا : كان الوجه يسقِكَ ؛ لأنه جواب الأمر وهو جزم تسقط له الياء من يسقيك ، وهذا على ما أُصِّل في الكتبِ المختصرات على ما قيل ، غير أن لجوازه وجهاً من العربية ، وهو أن الشاعر له أن يجري المعتل مجرى السالم فيتوهّم أن الياء كانت متحركة وأنه أسكنها للجزم على أصل ما يفعل في السالم " [45] .

---

[36] المصدر السابق ، 168 وينظر شواهد أخرى 214 .

[37] المصدر السابق ، 29 .

[38] المصدر السابق ، يذكر تغيير وجه الإعراب ، 84 . وتأنيث المذكر 91 ، 92 ، 93 ، 96 . والفصل بين الجار والمجرور بالظرف ، 98

[39] المصدر السابق ، 98 . وينسب الرجز للشماخ وليس في ديوانه ، ويروى زادَ بالنصب والجر .

[40] المصدر السابق ، 108 .

[41] المصدر السابق ، 115 ، 116 ، 117 ، 118 .

[42] المصدر السابق ، ينظر شواهد زيادة صفحة 66 وشواهد حذف 89 وشواهد تأنيث مذكر 94 ، ثم شواهد زيادة 117 ، 118 ، ويعود إلى شواهد حذف 123 ، 124 ، 125 ، ثم زيادة 127 وهكذا .

[43] القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، ينظر : 30 ، 33 ، 35 ، 96 .

[44] المصدر السابق ، 30 .

[45] المصدر السابق ، 30 .

ويكرر عبارة (الوجه كذا) كثيراً ومن ذلك قوله في بيت [46] :

فَطَرَتُ بِمَنصِلِي في يَعمُلاتٍ دَوامي الأَيدِ يَخبُطنَ السَرِيحا

يقول : " قال : الأيدِ والوجه أن يقول الأيدي لأن الياء تثبت مع دخول الألف واللام ، فلما اضطر حذف الياء مع وجودهما ، وذلك أنه أدخلهما على محذوف ، وأبقاهما على الحذف " [47] .

ويشير إلى الرد إلى أصل في ضرورة صرف ما لا ينصرف بقوله : " فإذا اضطر شاعر جاز له صرف ما لا ينصرف لأنه يرده إلى أصله ، فمن ذلك قول الشاعر :

فَلَتَأتِيَنكَ قَصائِدٌ وَلَيَركَبَن جَيشٌ إِلَيكَ قَوادِمَ الأَكوارِ [48]

فصرف (قصائد) وهو جمعٌ ثالثُ حروفه ألف ، وبعد الألف حرفان ... اجتمعت فيه علتان فامتنع من الصرف لذلك ، ولكن أصله أن ينصرف ، لتمكّن الأسماء في الإعراب ، فكأن الشاعر لما صرفه ردّه إلى أصله " [49] . فهو يشرح الضرورة محاولاً الإقناع من دون أن يعرض آراء سابقيه من النحاة في معظم الشواهد ، معتمداً التذكير بالأصل والرد إليه ، لكنه في بعض الضرورات يورد قول سيبويه في شواهده ، يقول مثلاً : " ومما يجوز له استعمال معنى لا يجوز مثله في الكلام ، ولكن يجوز له هو أن يستعمله ... ومنه قوله [50] :

تواهق رجلاها يداها ورأسه لها قتبٌ خلف الحقيبة رادف

قال سيبويه : فقال : رجلاها يداها ، فجعل كل واحد منهما يفعل بصاحبه " [51] . وأحياناً يشير إلى رأي سيبويه بقوله : " أجاز سيبويه كذا " ، فتراه يقول في حذف الفاء من جواب الجزاء بعد أن يورد البيت الذي أنشده سيبويه [52] :

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللَهُ يَشكُرُها وَالشَرُّ بِالشَرِّ عِندَ اللَهِ مِثلانِ

ومثله قول الآخر [53] :

وَأَنّي مَتى أُشرِف عَلى الجانِبِ الَّذي بِهِ أَنتِ مِن بَينِ الجَوانِبِ ناظِرُ

---

[46] المصدر السابق ، 43 . والبيت من شواهد سيبويه ، *الكتاب* 27/1 وهو غير منسوب ، ونسبه ابن منظور في *لسان العرب* ، مادة (خبط) لمضرّس بن ربعي ، وينظر ابن جني ، *الخصائص* ، 269/2 .

[47] المصدر السابق ، 43 .

[48] البيت للنابغة ، وهو من شواهد سيبويه ، الكتاب ، 511/3 . وينظر ابن جني ، *الخصائص* ، 347/2 . النابغة ، *ديوان شعر* صنعة ابن السكيت ، تحقيق د. شكري فيصل ، دار الفكر ، 99 .

[49] القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 83 .

[50] البيت لأوس بن حجر في *لسان العرب* (وهق) ، *والخصائص* 423/2 .

[51] القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 107 .

[52] نسبه سيبويه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت وليس في ديوانه ، وكذلك ابن جني في *الخصائص* 281/2 ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري . انظر : *ديوانه* ، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ط1966 ، 288 .

[53] البيت من قصيدة لذي الرمة تقع في 87 بيتاً ، وهي في *ديوانه* تحقيق كارليل هنري مكارتني ، طبع مكتبة كلية كامبرج ، 1919 ، 239 . وهو من شواهد سيبويه ، *الكتاب* ، 68/3 .

تقديره عند أبي العباس المبرد على حذف الفاء ، وأجاز سيبويه أن يكون التقدير ، وإني ناظر متى أشرف ، على التقديم والتأخير ، وهذا عند أبي العباس ضعيف ؛ لأن الجواب في موضعه فلا ينوي به التقديم [54] .

وفي بعض الضرائر يورد آراء مختلفة للنحاة في التعليل والقبول والتسويغ ، من دون أن يبيّن الرأي الذي اعتمده أو قناعته الشخصية . ففي تنوين الاسم المفرد في النداء يقول : " وقال قوم : إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه نوّن ورفع، بمنزلة ما لا ينصرف من الأسماء ، فإذا انصرفَتْ ترك ما كان عليه من الإعراب ونوّن ، وقال قوم : إذا نوّن نصب ، يَرُدُ إلى أصل المنادى في الإعراب ، لأن أصله النصب ، إذ كان في المعنى مفعولاً ، وإنما ضُمّ المفرد لقلة تمكّنه ، ووقوعه موضع المضمر ، فليس رفعه إعراباً فيبقى عليه إذا نُوّن ، بل يرجع به التنوين إلى أصله ، وحجة الذين تركوه مرفوعاً اطراد الضم في المنادى المفرد كأنه فيه إعراب ، فإذا نوّن بقي على ما هو عليه ، ومن هذا قول الشاعر [55] :

سَلامُ اللَهِ يا مَطَرٌ عَلَيها وَلَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ

فيُنشد على ما ذكرنا بالرفع والنصب " [56] . فالقيرواني يشير إلى قبول الضرورة ، وإلى الوجهين المحتمَلين للرواية ، وقَبُول كل وجهٍ من قِبَلِ قومٍ من النحاة ، وذلك بإيجاد علّة مقنعة ، قياساً إلى أصل ، أو بَرَدٍّ إلى وجه من العربية ، وفي ضرورة أخرى يقيسُ ضرورةً في بيت على ضرورةٍ في بيتٍ آخر ، أي يحمل استعمالاً على استعمال ، فتراه يورد بيت المتنبي [57] :

بَعَثْتُ إِلَيهِ مِن لِساني حَديقَةً سَقاها الحِجى سَقيَ الرِياضَ السَحائِبِ

ثم يورد رأي المنكرين لهذا الاستخدام ، يقول : " قالوا : كيف يفرِّق بين المضاف والمضاف إليه ثم يخفضه ، وإنما كان الوجه أن يقولَ : سقيَ السحائبِ الرياضَ أو سقي الرياضِ السحائبُ ، كما تقول عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمراً، ومن ضرب عمروٍ زيدٌ إذا كان زيدٌ في كل هذا فاعلاً ، كما كانت السحائبُ فاعلةً ، ويستحيل أن تقول : من ضربِ عمراً زيدٍ ، كما قلت : سقي الرياضَ السحائبِ " [58] . ثم يشير إلى استعمال لا يُنكر في الشعر لاتساع العرب فيه ، وقد قاس بيتَ المتنبي عليه يقول : " والعرب تفرِّق بين المضاف

والمضاف إليه بالظرف في الشعر ، كما قال [59] :

كما خُطّ الكتاب بكفّ يوماً يهودي يقارب أو يزيل

---

[54] **القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 156 . وينظر شواهد أخرى 157 .**

[55] **البيت للأحوص الأنصاري ، *ديوانه* تحقيق عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1970 ، 189 . وهو من شواهد الكتاب ، 202/2 .**

[56] **القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 83-84 .**

[57] **المتنبي ، أحمد بن الحسين الكندي الكوفي . *ديوان شعر* بشرح العلامة اللغوي عبد الرحمن البرقوقي ، تحقيق عمر فاروق الطباع ، شركة دار الأرقم للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 222 .**

[58] **القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 45 .**

[59] **البيت لأبي حية النميري ، من شواهد الكتاب ، 179/1 . وينظر : ابن جني ، *الخصائص* ، 434/2 . ابن الأنباري ، *الإنصاف في مسائل الخلاف* ، الشاهد 270 ، 432 .**

فخفض يهودياً ، بإضافة الكف إليه ، وفرّق باليوم بينهما ، وهو كثير يمر في الكتاب ، فحمل هذا الشاعر هذا البيت في ذلك فأجازه في الأسماء تشبيهاً بالظروف ، فهذا لا ينكر في الشعر لاتساع العرب فيه " [60].

ورغم التماس الأعذار لخروج الشعراء على قواعد النحو ، وقبول الضرائر في الروايات المختلفة ، إلا أن بعض الحالات أنكرها بعض أهل النظر ، معتمدين على روايةٍ ليس فيها ضرورة ، فمن ذلك قوله في إثبات الألف في (أنا) في الوصل وحقها أن تسقط ، في بيت الوصل وتثبت في الوقف ، في مثل قوله [61] :

فكيف أنا وانتحالي القوافيَ بعد المشيب كفى ذاك عارا

يقول : " وأنكر هذا قومٌ وقالوا : الرواية : فكيف يكون انتحالي القوافي " [62] ، وفي ترك صرف ما ينصرف في بيت العباس بن مرداس [63] :

وما كانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ يَفُوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ

قالوا : ترك صرف (مرداس) ومثله ينصرف، ومَن أنكر هذا رواه ، يفوقان شيخيَ في مجمع [64] .

ويشير القيرواني إلى مسألة إنكار بعض الضرائر من قبل بعض أهل النظر ، معتمدين على إعادة التركيب إلى ما يوافق القاعدة بإجراء بسيط ، هو تغيير حركة الإعراب من النصب إلى الرفع أو العكس لأن الوزن متحقق بالحالتين، والقاعدة متحققة بإحداهما ، من دون أن يشير إلى أثر ذلك في الدلالة ، ومن دون أنْ يوضحَ القيرواني نفسه ، هل هو قَبِل ذلك أيضاً ، وكيف جاز للنحاة أن يغيّروا صياغة بيت ، مثلما قالوا في البيت الآتي [65] :

قَد أَصبَحَت أُمُّ الخَيارِ تَدَّعي عَليَّ ذَنباً كُلُّهُ لَم أَصنَعِ

يقول : " فيرفع (كلُّه) ولا عائد في أصنعِ ، فكأنه أراد كلُّه لم أصنَعه أو كلُّه غير مصنوع ، وقد أنكر بعضُ أهل النظر هذا ولم يجزه في كلام ولا في شعر ، وقال : لا ضرورة في هذا لأنّ المنصوب بزنة المرفوع فلو نصب لم ينكسر الشعر " [66] .

---

[60] **القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 45 .**

[61] **البيت للأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، ينظر *الديوان* ، تحقيق الدكتور محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، شارع سوريا ، ط7 ، 1983 ، 103 . وينظر : ابن منظور ، *لسان العرب* ، نحل .**

[62] **القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 86 .**

[63] **ينظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم . *الشعر والشعراء* ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ، القاهرة ، ط1 ، 1996 ، 300 .**

[64] **القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 112 . وينظر شواهد أخرى ، 146 ، 225 .**

[65] **العجلي، أبو النجم . *ديوان شعر* جمعه وحققه وشرحه سجيع جميل الجبيلي ، دار صادر ، بيروت ، ط1 ، 1988 ، 150 . وهو من شواهد سيبويه 85/1 . وينظر : *الخصائص* ، 61/3 .**

[66] **القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 89 .**

ومثل هذا إنكار بعض أهل النظر لبيت امرئ القيس [67] :

فأقبلتُ زحفاً على الركبتين فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجُرُّ

يقول فيه : " أضمر الهاء أيضاً ورفع ، وقد أنكر بعض أهل النظر هذا ، ولم يجزه في كلام ولا شعر وقال : لا ضرورة في هذا لأن المنصوب بزنة المرفوع، فلو نصب لم ينكسر الشعر ، وقال : كذا ينشده أكثر الناس منصوباً " [68].

ويشير القيرواني إلى رأي بعض النحويين في شواهدَ أخرجوها من ضرائر الشعر ، لورودها في النثر ، مستشهدين بالنثر أو بالقرآن الكريم ؛ لأن ما يقع في الشعر والنثر ليس من الضرائر ومع ذلك يبدأ حديثه المعتاد بعبارة ومما يجوز له ، مثل قوله : ومما يجوز له أن يخبر عن الشيء بخبر ليس من جنسه ، ولكن يكون تحت ذلك الخبر حذفٌ تقوم به الفائدة ، وذلك مثل قول الشاعر [69] :

وَكيفَ تُواصِلُ مَن أَصبَحَت خِلالَتُهُ كَأَبي مَرحَبِ

فشبّه الخلالة بأبي مرحب ، وليس من جنسها ، ولكنّ المعنى كخلالة أبي مرحب ، فأسقط هذا اتساعاً ... ومثله قول الآخر [70] :

وشرَّ المنايا ميت بين أهله كهلك الفتى قد أسلم الحي حاضرْ

فشبّه الميت بالهُلْكِ لكنّ التقدير (وشرّ المنايا منية ميّت) ، وقد زعم قوم أن هذا ليس من ضرورة الشعر ، وأنه يجوز في الكلام ، وقال : هو مثل قول العرب : بنو فلان تطؤهم الطريق ، يريد أهل الطريق ، وكما قال عز وجل : ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾ ، يريد : أهلها " [71] . ومثل ذلك فيما ورد من إدخال علامة تثنية أو جمع للفعل ، والفعل متقدم ، قال : " ومما يجوز له أن يجعل في الفعل علامة من التثنية والجمع ، والفعل متقدم ، فيقولون : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وأنشدوا في ذلك [72] :

يَلومونَني في اِشتِراءِ النَخيـ لِ قَومي وَكُلُّهُمُ ألوْمُ

---

[67] **الكندي ، امرؤ القيس . *ديوان شعر* ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط5 ، 159 . وروايته : فلما دنوت تسديتها فثوباً لبست وثوباً أجرُ ، وعلى هذا ليس فيه ضرورة ، وينظر ابن جني أبو الفتح عثمان . *المحتسب في وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها* ، تحقيق علي النجدي ناصف ، د. عبد الحليم النجار ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء كتب السنة ، القاهرة ، 1994 ، 124/2 . وينظر : سيبويه 86/1 . والرواية فيهما بنصب (ثوباً) .**

[68] **القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 91 .**

[69] **البيت للنابغة الجعدي ، ينظر : ابن منظور ، *لسان العرب* ، خلل ، رجب . وهو من شواهد سيبويه ، 215/1 .**

[70] **البيت من شواهد سيبويه ، *الكتاب* ، 215/2 ينسبه للحطيئة وليس في *ديوانه* ، وينظر : ابن سلام ، *طبقات فحول الشعراء* ، 112 .**

[71] **القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 104 . سورة يوسف ، 82 .**

[72] **هذا البيت من *شواهد المغني* / 679 ، 478 وهو غير منسوب وذكر أنه لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث ، وانظر : ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي . *شرح المفصل* ، تحقيق مجموعة من العلماء ، إدارة المطبعة العلمية المنيرية بمصر ، 1931 ، 78/3 .**

فقال : يلومونني وهو فعل للأهل ، ومثله قول الآخر [73] :

وَلَكِن دِيافِيٌّ أَبوهُ وَأُمُّهُ بِحَورانَ يَعصِرنَ السَليطَ أَقارِبُه

فقال يعصرن وهو فعل للأقارب ، وإنما جاز هذا عندهم لأنهم جعلوا في الفعل علماً من التثنية والجمع ، كما جعلوا فيه علماً للتأنيث في قولك ، قامت هند ، وذهبت دعد ... وزعم أكثر النحويين أن هذا جائز في الشعر والكلام . وقالوا : ومنه قول الله تبارك وتعالى : ﴿ **ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ** ﴾ فجمع في الفعل وهو متقدم ، وكذا قوله : ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ فقال أسروا وهو فعل الذين . وحكوا عن العرب : أكلوني البراغيث. وأنكر قوم هذه اللغة " [74] ، والموقف نفسه في إجراء المصدر على غير المصدر القياسي ، إذ يجيزه ثم يقول : " هذا ليس من اضطرار الشعر ، وإنه جائز في الكلام ، ويشير إلى وروده في القرآن الكريم " [75] .

في كتاب الضرائر المخصص – كما هو في العنوان – لما يجوز للشاعر ، لا نلمس حكماً أو وصفاً بالجودة أو بالرداءة، ولا وصفاً للشاعر الذي يرتكب الضرورة ، إلا في شواهدَ معدودة ، وصفها بالقبح فاستخدم عبارة (وهو قبيح) أو عبارة (من أقبح الضرورات) [76] ، ففي حذف لام الأمر في الغائب يذكر قول الشاعر [77] :

مُحَمَّد تَفدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفسٍ إِذا ما خِفتَ مِن أَمرٍ تَبالا

وذكر شاهداً آخر على حذف لام الأمر ثم قال : " حَذفَ اللام وهو قبيح " [78] ، وكذلك علّق على تصحيح حروف الاعتلال بقوله : " ومن أقبح الضرورات تصحيح حروف الاعتلال قبل الألف التي تكون بدلاً من التنوين في النصب " [79] .

فمعيار الجودة عند النحوي هو سلامة اللغة وتحقّق القاعدة ، وما لم يحقّق ذلك فهو قبيح . أما الشاعر فجُلّ اهتمامه منصبّ على تجسيد الحالة الشعورية في شعر يحقق الوزن والقافية ووجهاً من وجوه العربية . فهو يخرج على القاعدة باستعمال متروك وليس كما يحلو له ، وخروجه الذي يظهر فيه ضارباً عرض الحائط بنواميس اللغة ليس كذلك، وما هو إلا عودة إلى أصلٍ تُبيحه اللغة أيقظه الشاعر وليس خروجاً عن منظومة اللغة ، فليس للشاعر أن يُنوِّن الفعل لأنه ليس للفعل أصلٌ في التنوين ، فالشاعر يحقق مستوى في التعبير واقع في اللغة قبلته الجماعة اللغوية ، وهو باستعماله يقلب القيودَ اللغوية إلى ميزات فنية ، فقد ينجح فيحقق أساليب بلاغية ، وقد يفشل فتحصل عيوب في

---

[73] من شواهد سيبويه ، 40/2 . نسبه للفرزدق وليس في ديوانه ، وكذلك نسبه ابن منظور ، *لسان العرب* ، (سلط) .

[74] المائدة ، 6 . الأنبياء ، 3 . القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 131 ، 132 .

[75] القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، ينظر : 170 ، 1717 ، 175 ، 187 ، 188 .

[76] المصدر السابق ، ينظر : 125 ، 126 ، 203 ، 206 .

[77] من شواهد سيبويه ، 8/3 . وهو غير منسوب وذكره ابن يعيش في *شرح المفصل* ، 62/6 ، 35/7 ، 24/9 وذكره ابن الأنباري في *الإنصاف* ، الشاهد 350 مسألة 72 .

[78] القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 125 .

[79] القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 203 . وينظر شواهد أخرى ، 206 .

الشعر [80] ، فليس كل انحراف في الاستعمال اللغوي يحقق مستوى فنياً ، وبعض الضرورات بعيدٌ عن اهتمام النقّاد والبلاغيين ، مثل الحذف الذي يُخلُّ بالكلمة ويوقع اللبس [81] .

أما الشاعر الذي ارتكب الضرورة فيعدّها فسحةً في التعبير تجعله يتغلب على قيد الشعر وأيده على ذلك من النحاة ابن جني الذي عدّها من شجاعة العربية [82] ، لكن بعض النحاة تحاملوا على الشعراء الذين يرتكبون الضرائر ، ونشأت بينهم خلافات حادة أشهرها خلافات عبد الله بن أبي إسحق والفرزدق [83] ، وكذلك خلافات ابن الرومي مع الأخفش [84] ، وقد اتهم الشعراءُ النحاة بعدم المقدرة على فهم الشعر وتبيّن أسرار لغته، ومحاولتهم فرض القواعد على الشعر من خلال عباراتهم ، قل كذا بدل كذا ، أو الوجه كذا .

وظهر معياران ، معيار الشاعر الذي يراعيه باعتباره مستوى صوابياً اجتماعياً ، ومعيار الباحث الذي خلقه بنفسه ، ويريد أن يفرضه على الاستعمال ، ويتخذه مستوى صوابياً ودراسياً ؛ أي هناك معيار القياس وفق التجربة الإبداعية الذي يمثل اللغة بمستوى الاستعمال التعبيري الأدبي ؛ أي اللغة في حال الوجود بالفعل ، مستوى متحول ، ومعيار القياس وفق الأنظمة والقوانين اللغوية الثابتة [85] .

وعندما نضج علم النحو توقف العلماء عند الأشعار التي لا تتوافق مع القواعد ولم يُخرجوها من اللغة ، ولم يلجِّنوا قائليها ، وحاولوا تقديم صورة مثالية للغة ، وعندما لم تُفهم العبارة الظاهرة في بعض الأشعار تطوعوا إلى تقدير هذه الصورة للحفاظ على سلامة القاعدة واطرادها ، وهذا الاستخدام غير النمطي للغة الذي يُعدّ من نتاج الفرد المبدع لاقى اهتمامَ البلاغيين الذين يعتدّون بصفة الانحراف عن النمط المثالي ، فتلاقت أساليبهم البلاغية مع ضرورات الشعر عند النحاة ، وكثير من المجاز جاء عند ابن جني في باب شجاعة العربية [86] .

خاتمة البحث :

عُني القيرواني بالجانب النحوي في التراكيب الشعرية ، ولم يتناول عيوب اللغة أو عيوب الشعر ، مثل الإكفاء والإقواء ، والسّناد ... لأنها أكثر من أنْ تحصى ، ولم يصنِّف الجوازات لأنه اهتم بتسويغ ما يرد في الشعر ، فبحث عن العلة في البيت الذي يطالعه ، فكان يجدها في آراء سابقيه من النحاة أحياناً ، أو بقياسها إلى حالات معللة ، وأحياناً يتركها من دون تعليل ، مكتفياً بالقول ، يجوز للشاعر إذا اضطر كذا ... أو ومما يجوز له إذا احتاج الوزن .... وكانت دراسته في الكتاب – بقدْر ما خطر له من شواهد – ملِمّة بما يمكن أن يقع في الشعر مما لا يقع في النثر من التصرّف بالحركات الإعرابية ، وصرف ما لا ينصرف ، وتحريك المدغم، وتسكين المتحرك ، وتحريك الساكن ، أو ما يتصل ببناء اللفظ من حيث إلحاق الضمائر به ، واستخدام صيغةٍ مكان أخرى ، والحذف ، والزيادة ، والفصل ، والتقديم والتأخير ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر . وقد أطلق صفة القبح على شواهد قليلة جداً ، وفي الوقت نفسه دعا الشاعرَ والناقدَ إلى إدراك جوازات الشعر ، وأكد على الأسس التي تقوم عليها الضرائر وهي الرد إلى أصل ، أو

---

[80] ابن جعفر ، أبو الفرج قدامة ، *نقد الشعر* ، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 99 .

[81] يُنظر : القيرواني ، *ضرائر الشعر* ، 166 .

[82] ابن جني ، *الخصائص* ، 360/2 .

[83] *مجالس ثعلب* ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط5 ، د.ت ، 40/1 .

[84] الزجاجي ، أبو القاسم ، *مجالس العلماء* ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت ، 1962 م ، 85 .

[85] حسان ، تمام ، *اللغة بين المعيارية والوصفية* ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1992 ، 18-19 .

[86] ابن جني ، *الخصائص* ، 360/2 .

التشبيه لغير الجائز بالجائز والحمل ، وأنّ ما يأتي به الشاعر له وجه في العربية ، وليس لدارس الأدب الهجومُ على ما لَعَلَّهُ جائزٌ عند المتقدمين .

نتائج البحث :

-إن النحوي عندما يسوِّغ ما يرد في الشعر مخالفاً لقواعد النحو ، يعمل على إقناع أبناء اللغة بالإبقاء على مصداقية القاعدة ، التي لم تستوعب كل ما ورد في الشعر ، لأن القواعد والأنظمة اللغوية هي الحكم الطارئ في الحياة الأدبية ، والشعر ثابت وقد تقبّله العربي بكل رحابة صدر .

-الوزن والقافية من أركان الشعر وميزاته ، لكن الشاعر ليس غرضه إقامة الوزن والقافية فقط إنما غرضه أيضاً تجسيدُ شعورٍ أحسّ به عبر صياغة واقعه في المنظومة اللغوية التي يدركها كبقية أبناء اللغة أو أكثر .

-الضرورة إيقاظ لأصل متروك وتذكير باستعمال جائز غير مستعمل فهي توسعٌ في الاستعمال ينتمي إلى حقل التطور اللغوي .

-يتكئ الشاعر على الضرورة أحياناً ويتركها أحياناً فهي ليست استعمالاً متأصلاً عنده ، وليست مطابقة للغة قبيلة ، فالشاعر صرف وترك الصرف في البيت نفسه ، وهمز وترك الهمز .

-أثر اختلاف الروايات للبيت الشعري في الظواهر اللغوية التي درسها النحاة ، فكثير من الشواهد التي صُنِّفت ضرائر ، لها أكثر من رواية ، إحداها تحمل ضرورة والأخرى لا تحمل ضرورة ، وقد اتهم الرواة والنحاة على حد سواء في تعدد الروايات ودوافع النحاة للتغيير تنحصر في تأكيد حالة يريدون إثباتها .

-رغم كل التساهل في قبول الخروج على القواعد تحت مسميات مختلفة إلا أن هناك إطاراً عاماً لا يُقبل الخروج عليه ولذلك وجدنا مصطلح الخطأ واللحن لم يغب عن أحكام النحاة في بعض الأشعار .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1-الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس . ينظر الديوان ، تحقيق الدكتور محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، شارع سوريا ، ط7 ، 1983 .

2-الأنباري ، كمال الدين أبو البركات . الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر .

3-الأنصاري ، الأحوص . ديوانه تحقيق عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1970 .

4-الأنصاري ، جمال الدين ابن هشام . مغني اللبيب ، حققه وعلق عليه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، وراجعه سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، ط5 ، 1979 .

5-الأنصاري ، قيس بن الخطيم . ديوان شعر ، تحقيق د. ناصر الدين الأسد ، دار صادر ، بيروت .

6-الأنصاري ، كعب بن مالك . ديوان شعر ، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني ، ط1 ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، 1961 .

7-ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى . مجالس ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط5 ، دار المعارف ، مصر ، د.ت .

8- الجرجاني ، علي بن محمد بن علي . كتاب التعريفات ، حققه وقدم له ووضع فهارسه إبراهيم الأبياري ، دار الريان للتراث .
9- ابن جعفر ، أبو الفرج قدامة . نقد الشعر ، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
10- الجمحي، محمد بن سلام. طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه محمد محمود شاكر، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، القاهرة ، 1980 .
11- ابن جني ، أبو الفتح عثمان . الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ط2 ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
12- ابن جني أبو الفتح عثمان . المحتسب في وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف ، د. عبد الحليم النجار ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء كتب السنة ، القاهرة ، 1994 .
13- حسان ، د. تمام . اللغة بين الوصفية والمعيارية ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1992 .
14- الذبياني ، النابغة . ديوان شعر ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق د. شكري فيصل ، دار الفكر .
15- ذو الرمة، غيلان بن عقبة. ديوان شعر ، تحقيق كارليل هنري مكارتني ، طبع مكتبة كلية كامبرج ، 1919 .
16- الزجاجي ، أبو القاسم . مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الكويت ، 1962 م .
17- الزحيلي ، وهبة . نظرية الضرورة الشرعية ، ط2 ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1979 م .
18- ابن السرّاج . الأصول في النحو ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985 .
19- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط2 ، دار الجيل، بيروت ، 1991 .
20- السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله . ضرورة الشعر ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، ط1 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1985 .
21- ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله . حيدر آباد ، الهند ، 1349 هـ .
22- الشوابكة ، محمد علي ؛ أبو سويلم ، أنور . معجم مصطلحات العروض والقافية ، دار البشير ، 1991 .
23- العجلي ، أبو النجم . ديوان شعر جمعه وحققه وشرحه سجيع جميل الجبيلي ، ط1 ، دار صادر ، بيروت ، 1988 .
24- العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل . كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1986 .
25- الفيروز أبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب . القاموس المحيط ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977 .
26- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم . الشعر والشعراء ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، ط1 ، دار الحديث ، القاهرة ، 1996 .
27- القرطاجني ، أبو الحسن حازم . منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي .

28- القيرواني ، أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي . ضرائر الشعر ، كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة ، تحقيق وشرح ودراسة د. محمد زغلول سلام ، د. محمد مصطفى هدّارة ، الناشر منشأة معارف الإسكندرية .

29- الكندي ، امرؤ القيس . ديوان شعر ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط5 ، دار المعارف .

30- اللغوي، أبو الطيب. مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط2 ، دار النهضة للطبع والنشر ، الفحّالة ، القاهرة ، 1974 .

31- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1994 ، المجلس الأعلى للمنشورات الإسلامية ، لجنة إحياء التراث .

32- المتنبي ، أحمد بن الحسين الكندي الكوفي . ديوان شعر بشرح العلامة اللغوي عبد الرحمن البرقوقي ، تحقيق عمر فاروق الطباع ، شركة دار الأرقم للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

33- مطلوب ، أحمد . معجم مصطلحات النقد العربي القديم ، ط1 ، مكتبة لبنان ، ناشرون ، 2001 .

34- ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل . لسان العرب ، ط3 ، دار المعارف ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي .

35- ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي . شرح المفصل ، تحقيق مجموعة من العلماء ، إدارة المطبعة العلمية المنيرية بمصر ، 1931 .